

أهداف «عشقي» في مرمى السلطة الفلسطينية



سام رجا*

يبدو أن السيد جبريل الرجوب قد استفاد من منصبه رئيساً للاتحاد الكروي الفلسطيني، فأصبح يجيد حراسة المرمى، ويتنقل في ملعب كرة السياسة كظهير أيسر وأيمن. ببراعة المدافع يبرز زيارة اللواء أنور عشقي (رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط) لفلسطين المحتلة، ويذهب إلى اعتبارها خطوة جبارة في مواجهة التطبيع، وهنا ينقل الرجوب وجهة نظر رئيسه أبو مازن، وسياسة السلطة الفلسطينية التي ضربت رقماً قياسيًّا في فتح بوابات التواصل مع الكيان الصهيوني على حساب الحقوق الوطنية، ولم تستفد من أي درس خلال مسيرة أوصلو الكارثية.

لم يهدأ صخب الزيارة - الفضيحة التي نسقتها السلطة في رام الله، عبر «المقاتل» السابق جبريل الرجوب، ليضعه بعض السياسيين السعوديين المحسوبين على البلاط الملكي في قائمة الشك بدوره ونزاهته. وكانهم يحاولون تبييض صفحة اللواء أنور عشقي، «البريء» من خطوة التطبيع العلني المدعوم ملكياً، والذي يقول: «المقاومة الفلسطينية لم تقتل ذبابة». أيضاً، سبقت الزيارة تنسيقات مشتركة على أعلى المستويات القيادية في المملكة السعودية.

الأمر واضح إذا في خلفياته السياسية ومحاوره، التي اشتدت منذ بداية الحرب على سوريا، وتلازم معها صخّ مشاريع إنهاء القضية الفلسطينية وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، إضافة إلى التنازل عن القدس في أخطر صفقات النظام الرسمي العربي.

هندسة من نوافذ أوصلو

خطوة أنور عشقي ما كنت لتحصل من دون المباركة الرسمية من السلطة في رام الله، الباحثة في جهات الأرض الأربع عمن يقدمها لرئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، لفتح صفحة تفاوض جديدة. قد تكون المملكة العربية السعودية من سيعمل على هذا التقريب، خصوصاً بعد مبادرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بشأن مشروع كبير للوصول إلى حل الصراع. وقد أبدى نتنياهو، أخيراً، قبولاً مبدئياً بنقاش مقترحات الرئيس المصري، الذي شكر الكيان الصهيوني عبر وزير خارجيته سامح شكري، خلال زيارته الأخيرة للأراضي المحتلة.

لذا، إن فتح البوابات والنوافذ للتطبيع البيني تحت إشراف السلطة الفلسطينية وهندستها لم يعد سراً، وقد بدأت تظاهر بذلك في الاجتماعات الداخلية، أي إنها جاهزة للتفاوض مع الكيان من دون شروط. واتت التسريبات في هذا الإطار

خطوة أنور عشقي ما كانت لتحصل من دون المباركة من سلطة رام الله

من أكثر من مصدر قيادي فلسطيني، فيما كان الرد من نتنياهو أن الوقت غير متاح الآن في ظل تصاعد «الإرهاب» في مناطق السلطة. أخطر ما يجري اليوم، أن السلطة في رام الله تقع في شباك الأنظمة العربية عن سابق ترصد، وتجهد في إقناع الرأي العام بأنها ضد التدخل في الملفات العربية والإقليمية، وأنها حريصة فقط على التدخل الإيجابي من قبل «الأنظمة العربية» في ملف الصراع. غير أن الواقع السياسي يقول إنها شجعت النظام الرسمي، عبر سياساتها التنازلية، ليطل برأسه للتخلص من فلسطين وقضية شعبها.

الإيقاع المتسارع لبعض الأنظمة الرسمية العربية في إشهار التحالف مع الكيان الصهيوني، وعلى رأسه المملكة السعودية، يشير إلى أن هناك ملفات تطبخ على نار ساخنة، أهمها الملف الفلسطيني. وبالتالي، هناك محور خليجي متقدم في التحالف مع الكيان الصهيوني يجري تشكيله، بعدما ظهرت معادلات جديدة في الحرب على سوريا، فضلاً عن التقارب الدولي للوصول إلى توافقات قد توقف لهيب هذه الحرب.

الحلقة الأضعف هنا هي السلطة في رام الله، التي تدخل بخطورة في أرض مشتعلة كي تنقذ انهياراتها، في ظل تهديدات الحكومة الصهيونية باتخاذ إجراءات صارمة إن بقيت مترددة في موقفها من التقدم بخطوة صريحة لإنهاء ملف

إلى حائط مسدود، ودفعها إلى استهداف المجتمع الذي تخلى عنها وأظهر في سياق تراجعها عن قيمه ومصالحه تفهماً واضحاً لطروحات اليمين المتطرف الخاضعة بالهجرة والمهاجرين. في هذه المرحلة أيضاً بدأت ملامح «داعش» بالظهور في سوريا والعراق، وبدا أن السياق الداخلي لضمور الخطاب المتضامن مع المهاجرين سيشهد تطورات جذرية تجعله متساوفاً مع سياق آخر خارجي لا يقل خطورة عنه. الربط بين السياقين هو ما سيفضي لاحقاً إلى «دعوشة» الاحتجاج الاجتماعي الخاض بالمهاجرين، عبر استيعاب التنظيم لمعظم أسباب الإخفاق التي مّني بها الطور الأول، وتركيزه بدلاً من أجهزة الدولة في أوروبا على ترهيب المجتمع وإخضاعه من خلال العمليات التي تباينت مرافقه الحيوية. وبذلك لا يكون «داعش» قد غذى صعود اليمين المتطرف على حساب باقي الأحزاب التي كانت تتبنى خطاباً معقولاً تجاه الهجرة، بل أيضاً حوّر في طبيعة الصراع، معيداً إياه إلى حيز الاستقطاب الذي كان قد بدأ في التراجع مع صعود اليسار إلى السلطة وإيلائه القضية الاجتماعية الاقتصادية اهتماماً أساسياً.

خاتمة

يستحيل في هذه المرحلة التعويل على أحزاب أو فئات اجتماعية متضررة من الاستقطاب القائم بين الدول الأوروبية وتنظيمات فاشية مثل داعش. ذلك أن الاستقطاب لم يعد محصوراً بهذين الطرفين، بل توسع ليشمل فئات اجتماعية جديدة كانت تعتبر نفسها غير معنية بانقسامات على أسس ثقافية أو هوياتية، غير أنها أصبحت مضطرة في ضوء لجوء «داعش» المتزايد إلى العنف ضد المجتمع إلى الاصطفاء مع الدولة، وهي حين تفعل ذلك تكون قد تخلّت - ولو جزئياً - عن طروحاتها النقدية تجاه العنف السلطوي الممارس ضد المهتمّين لمصلحة خيارات سياسية لا تلاقي اليمين المتطرف في طروحاته، ولكنها تحتفظ في الوقت ذاته بمسافة من الخطاب الذي كان يتبناه اليسار في السابق دفاعاً عن قضية الهجرة.

* كاتب سوري

اليمين المتطرف في الصعود، منتقلةً من الهامش إلى المتن، ومخرجةً أثناء انتقالها السجال حول حقوق المهاجرين من سياقه الاجتماعي الاقتصادي عبر تحويله إلى قضية «دفاع عن الهوية». وبدلاً من عزلها كما كان يحصل دائماً أخذت الدول الأوروبية في سياق تراجعها عن قضية احتضان المهاجرين وتسهيل دمجهم في المجتمع بتبني طروحات هذه الأحزاب، عبر القبول بها في البداية كطرف سياسي له حظوظ متساوية مع باقي الأطراف في الوصول إلى السلطة، وهي حين تقوم بفعل ذلك وتتخلى كدول عن المرجعيات الدستورية والقانونية التي تحتكم إليها في التعامل مع قضايا التمييز على أساس الهوية لا يعود ثقةً مناعة كافية للتصدي لظواهر كهذه، ويصبح المجتمع في ضوء تخلي الدولة عن واجباتها مضطراً إلى التعايش مع الأمر. وهو ما أوصل الاحتجاجات بالضرورة



البرلمان سليم الجبوري اتهامات العبيدي مسرحية ومساساً بالبرلمان. وكذلك اعتبر «اتحاد القوى العراقية» الاتهامات التي كشف عنها وزير الدفاع خالد العبيدي، «استهدافاً سياسياً لقادته».

وقال التحالف في بيان إن «ما حدث في جلسة استجواب وزير الدفاع، كان محاولة منه لسلب المجلس حقه من خلال التشهير به وتحويل الاستجواب من ممارسة مهنية إلى استهداف سياسي بهدف الالتفاف على الاستجواب والآثار التي يمكن أن تترتب عنه». وأضاف أن «سياسة كيل الاتهامات لرئيس مجلس النواب وبعض أعضاء المجلس من تحالف القوى ومن دون أي دليل سوى الأقاويل غير المسندة بشهود أو وقائع قد حولت الاستجواب إلى استهداف سياسي لأحد أبرز قياديين وأعضائنا، بل وللعملية السياسية برمتها من خلال التشهير بسلطتها التشريعية». وأبدى التحالف دعمه «لطلب رئيس مجلس النواب من لجنة النزاهة وهيئة النزاهة بالتحقيق مع جميع من ذكرت أسماءهم لإثبات الحقائق أمام الشعب العراقي ولخطورة ما ذكر من اتهامات، الأمر الذي يتطلب تدخلاً فورياً وحاسماً من قبل القضاء العراقي» (١).

وسبق أن اعتبرت كتلة «اتحاد القوى العراقية»، (في 2015/10/3) جلسة استجواب سابقة لوزير الدفاع خالد العبيدي، «محاولة مكشوفة لخلط الأوراق والتقليل من جهود وإنجازات العبيدي خلال أقل من عام من تسلمه مهمات عمله». وذكرت الكتلة في بيان لها نقلته وكالات أنباء محلية، أن «أسئلة الاستجواب لم تكن بالقدر الذي يستوجب إلهاء مجلس النواب أو إشغال الوزير عن

الصراع. ويبدو أن الترتيبات التي تُعدّ، ليست بعيدة عن قيادة السلطة، فهناك مشروع «إماراتي - مصري - سعودي» يلتقي حول ترتيبات ما بعد «أبو مازن»، لتعويم شخصيات معروفة بتاريخ علاقتها مع الكيان الصهيوني، بهدف الشروع بملفات على رأس أولوياتها محور المقاومة.

شراكة في شرعنة الاحتلال

وحتى لو ظهرت أصوات خليجية تدين زيارة اللواء المتقاعد أنور عشقي، لكنها تعكس التوجهات الرسمية الخليجية لفتح بوابة «كامب ديفيد» جديدة تكون على الطريقة السعودية، وتمكن من تهيئة المناخات العربية بعدما استحوذت المملكة على القرار الخليجي، وجعلت من حلفائها مجرد دمي داعمة لقراراتها المتهورّة والكارثية.

ومع تدرج كرة الثلج السعودية في الذهاب نحو الإفصاح عن العلاقات مع الكيان الصهيوني، وإن كان بشكل غير رسمي، تُطرح أسئلة على الشارع العربي الذي لم يضل رغم قصف ربيع الدم. والسؤال الأبرز: هل تذهب صورة التطبيع وتبريره اليوم إلى أهدافها ويصمت الشارع؟ أما الإجابة، فتعريفها الأنظمة التي لم تترك وسيلة إلا استغللتها لتنتشر ذرائعها، خلال عقود الصراع، بشأن جدوى الحرب المفتوحة مع الكيان الصهيوني. وربما اليوم، هناك من يدفع مصر إلى مربع تفعيل علاقاتها أكثر مع الكيان الصهيوني، وقد نبذ ذلك بزيارة وزير خارجيتها سامح شكري وامتداحه الدور الصهيوني في عملية السلام، والعلاقات «الاستراتيجية» التي تربط الطرفين.

وفي ضوء التطورات الحاصلة في المشهد العربي والإقليمي، تواصل المملكة سياسة التوريط لبعض النظام الرسمي العربي، وتفعيل علاقاتها مع السلطة في رام الله للقبول بالمبادرة المصرية، كبديل من المبادرة الفرنسية مع الحفاظ على روحيتها، وأيضاً من مبادرة الملك عبد الله في مؤتمر قمة بيروت 2002. وكلها تأتي في هدف واحد، هو إنهاء قضية فلسطين وتصفية حق اللاجئين.

لقاءات أنور عشقي بقيادة الكيان الصهيوني، والحركة الدبلوماسية المصرية لتسويق مبادرة السيسي، وأداء السلطة في رام الله، كلها خطوات تشير إلى حالة فقدان التوازن العربي والفلسطيني الرسمي. ويمكن الذهاب إلى خيارات كارثية تنسف الحق العربي، وتجعل من كيان الاغتصاب مشرعناً، وتشكل أخلاقاً مستقبلياً يجعل الأميركي صاحب الكلمة الفصل في المنطقة.

والحسابات التي تراهن عليها السعودية وحلفاؤها في المنطقة، تخضع لرغبات سياسية بعيداً عن قراءة مكونات الواقع العربي الشعبي، وإن بدا ضعيفاً في إطاره العام. لكن هذا الواقع هو الذي أسقط كل الحلاف التي ذهبت لتقسيم المنطقة عبر عقود الصراع، وهذا المذّ الشعبي اليوم على نقل حركته لن يسقط في فخاخ ترسمها أنظمة رسمية عربية، تُسقط المقدس الوطني خدمة لمقدسها السلطوي وبقائمه متسيدة على رقاب الشعوب.

* إعلامي وكاتب فلسطيني